باطل مشاوه الغفلة عن قوله فانه تملك للحاجة فان مراده ما ذكرناه
لو احتاج ابنجز له من مال ابنه فانه ما توهموا مخالف التصريح علما بانه كما
خان وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع كما في الاب والامهات
وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات واولادهما
وان سفلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات فقط فان اولادهم
ليسوا بمحارم واجنبية في المحارم وكل عقد افاد مقصوده يلزم وذكر
الثاني بقوله ليحصل بها فانها واجبة في الاول كما مر في كتاب النكاح
ثم ان موانع الرجوع في الصدقة سبعة ذكر الاول بقوله ومنعه
المحرمية بالقرابة ووجه كونها مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم
يحصل بها فانها واجبة في المحارم وكل عقد افاد مقصوده يلزم
وذكر الثاني بقوله ومن زيادة متصلة عطف على قوله المحرمية بالعاطف
كبنا وغرس وسمن ووجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب
والزيادة ليست موهوبة فلم يصح الرجوع فيها والمتصل غير ممكن
ليرجع في الاصل لان الزيادة فائتة الرجوع اصلا وذكر الثالث بقوله
وموت احدهما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة
واما اذا مات الواهب فلانه الضرر لم يجب حق الرجوع الا للواهب
والوارث ليس بواهب وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع
في الهبة كان بحال في مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه
اصبق اليها اي الى الهبة بان قال جعلته عوضا عن هبتك او بدلا عنها
عنها او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب وعوض ولم
يقبض رجع لم يصح مطلقا اي سواء كان العوض من الموهوب
له او الاجنبي بامر الموهوب له او لا لان العوض له لا يستحق
الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العوض على الموهوب له اذا
كان بغير امره لانه متبرع وكذا اذا امره الا اذا قال اعوض عني
على اني ضامن كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله وحتر وجعل من



ملكه فانه تبدل الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب
وذكر السادس بقوله وملا وجعة فانها نظير القرابة المحرمية في التواصل
بدليل جريان التوارث بينهما ما لم يجب وبطلانه فكان المقصود به
الصلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم نكحها له ان يرجع
فيها ولو وهب لامرأته ثم ابانها فليس له ان يرجع لعدم العلاقة
بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها وذكر السابع
بقوله وهلاك الموهوب فانه اذا هلك فقد الرجوع فلو ادعى الموهوب
له الهلاك صدق بلا حلف كذا في الكافي وضابطها اي ضابط الموانع ممنوع
دمع خزفة ماخوذ مما يمنع عن الرجوع في الهبة باصابي حروف
دمع خزفة فالدال الزيادة وسوت احدهما والعين العوض والطا
الخروج عن الملك والميم الزوجية والقاف القرابة والهاء الهلاك
الحرف الطفي والخاء رخو للسان فكانه يضغط الدمع بالسان وهب
لاخيه واجنبي عبدا فقبضاه اي باب الاخ والاجنبي العبد له اي للواهب
الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة في حق الكل فالعبد سالم
بينهم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة عنه
وهب لرجل شيئا وقبض اي اباه الرجل او هبه اي الرجل الاخر ثم رجع
الثاني او رد عليه فللاول الرجوع فيه لان الموهوب لما عاد الى الثاني
بالرجوع لا بسبب جديد كان للاول الرجوع فيه ولو تصدق به الثاني
على الثاني ان كان فقيرا او باعه منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا
ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا
في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في استحقاق نصفها اي
نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه لم يدفعه اليه
الا ليسلم له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجع عليه بقدره كغيره
من المعاوضات الا في استحقاق نصفين يعني اذا استحق نصف العوض لا رجع
بشيء حتى يرد ما بقي من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبالاستحقاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)